الجمهورية اللبنانية
رئيس مجلس الوزراء

بيروت، في: ٢٠٢٢/١٢/٢٨
رقم الصادر: ٢١٦٤/م.ص

تمديد العمل بالملاكات المُؤقّتة وبمفعول قرارات وعقود الموظفين المؤقّتين والمُتعاقدين بمُختلف تسمياتها والمُتعاملين وعقود استخدام الأجراء في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وإتحادات البلديات.

تبيّن أنه بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٤، وجرياً على عادته كل سنة، مدّد مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٧ العمل بالملاكات المُؤقّتة وبمفعول قرارات وعقود الموظفين المؤقّتين والمُتعاقدين بمُختلف تسمياتها وتواريخ توقيعها وبالشروط التعاقديّة السابقة عينها والمُتعاملين وعقود استخدام الأجراء في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وإتحادات البلديات لمدّة أقصاها ٢٠٢٢/١٢/٣١، وعلى الإستمرار بصرف رواتبهم وتعويضاتهم وأجورهم قبل إنجاز المُعاملات المُتعلّقة بالتمديد، على أن يعود للمرجع المُختّص إنهاء التعيين أو فسخ العقد أو عدم تمديده في حال مُخالفة الموظّف المؤقت أو الأجير أو المُتعاقد أو المُتعامل لموجباته الوظيفيّة، مع التأكيد على ما ورد في القوانين المتعاقبة، لناحية عدم التعاقد واستخدام الأجراء الجدد خلال عام ٢٠٢٢ في مختلف الإدارات العامة والمؤسسات العامة بشتى الأشكال بما فيه الفاتورة.

وبما أن السنة الحالية قد شارفت على الإنتهاء دون صدور أي قرار بهذا الخصوص بالرغم من أن هذا الموضوع يتّسم بطابع العجلة والضرورة لتأمين استمرارية سير المرفق العام،

وعليه، ونظراً لعدم الدعوة لإنعقاد مجلس الوزراء في الوقت الحاضر،

نوافق إستثنائياً على تمديد العمل بالملاكات المُؤقّتة وبمفعول قرارات وعقود الموظفين المؤقّتين والمُتعاقدين بمُختلف تسمياتها وتواريخ توقيعها وبالشروط التعاقديّة السابقة عينها، وعلى أن يشمل ايضاً العقود الموافق عليها بموجب قراري مجلس الوزراء رقم ١ و٢ تاريخ ٢٠٢١/١٠/٦ والمُتعاملين وعقود استخدام الأجراء في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وإتحادات البلديات، وذلك لمدّة أقصاها ٢٠٢٣/١٢/٣١، مع الإستمرار بصرف رواتبهم وتعويضاتهم وأجورهم قبل إنجاز المُعاملات المُتعلّقة بالتمديد، وعلى أن يعود للمرجع المُختّص إنهاء التعيين أو فسخ العقد أو عدم تمديده في حال مُخالفة الموظّف المؤقت أو الأجير أو المُتعاقد أو المُتعامل لموجباته الوظيفيّة،

مع التأكيد على ما ورد في القوانين المتعاقبة لناحية عدم التعاقد واستخدام الأجراء الجدد خلال عام ٢٠٢٣ في مختلف الإدارات العامة والمؤسسات العامة بشتى الأشكال بما فيه الفاتورة، على أنّ يُعرض الموضوع لاحقاً على أول جلسة لمجلس الوزراء على سبيل التسوية.

رئيس مجلس الوزراء

نجيب ميقاتي

نسخة تبلغ لجانب:

الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها كافةً.